

الشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب:

المرونة الاحتكارية والوساطة الخوارزمية وإعادة إنتاج الحداثة الزائفة

د. لعويد محمد

حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

مختبر التراب البيئة والتنمية جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن طفيل القنيطرة

Mohammed.laouid@uit.ac

المهدى محمد نبيل

طالب باحث، مختبر الإنسان، المجتمع، القيم

جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية ابن ط菲尔 القنيطرة

المملكة المغربية

الملخص:

تدرس هذه المقالة كيف تُنْتَج القطاعات "الحديثة" بالمغرب (العقارات الفاخرة، المنصات الرقمية، خدمات المجمعات) هشاشتها البنوية عبر آليات ريعية وخوارزمية تُرْحِل الكلفة والمخاطر إلى العمال والمُرافق العام. اعتماداً على تصميم مختلط تفسيري، شمل مسحًا (N=80) ومقابلات معمقة (N=25) بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (2020-2024)، شغلنا مفاهيم المرونة الاحتكارية والوساطة الخوارزمية والرأسمال الاجتماعي الرقمي والحداثة الزائفة في مؤشرات قابلة للقياس.

تُظهر النتائج غياباً شبيه كاملاً للعقود (93.8%) وضعف الحماية (11.3%) وتحملاً فردياً للمخاطر (92.5%) مع تخارج للتکاليف نحو القطاع العمومي (77.5% من غير المؤمنين). بالمقابل، يتبلور تنظيم ذاتي رقمي (71.3%) ومقاومة صامتة (62.5%)، ويتشكل إدراكٌ واسعٌ للفجوة بين الخطاب والممارسة (77.5%) وهوية مهنية هجينة (67.5%).

نخلص إلى أن الشاشة بنية متّحة تقوم على اقتصاد الريع والوساطة المردودة والهيمنة الرمزية، ونوصي بإصلاحات قانونية تعيد تعريف علاقة العمل، وتقرّ شفافية خوارزمية ملزمة، وتصمم حماية اجتماعية مرنّة قابلة للحمل.

الكلمات المفتاحية: الشاشة البنوية؛ المرونة الاحتكارية؛ الوساطة الخوارزمية؛ الرأس المال الاجتماعي الرقمي؛ الحداثة الزائفة.

Structural Precarity in Morocco's "Modern" Sectors: Monopolistic Flexibility, Algorithmic Intermediation, and the Reproduction of False Modernity

Abstract

This study investigates the structural production of precarity within Morocco's ostensibly "modern" economic sectors—luxury real estate, digital platforms, and complex services—which promote modernist discourse while reproducing precarious labor relations. Through an explanatory sequential mixed-methods approach, combining quantitative survey data ($N=80$) with qualitative in-depth interviews ($N=25$) conducted in the Rabat-Salé-Kénitra region between 2020–2024, we operationalized theoretical constructs of monopolistic flexibility, algorithmic intermediation, digital social capital, and false modernity into empirically measurable indicators.

Findings demonstrate the systematic nature of precarity, manifested through near-universal absence of formal employment contracts (93.8%), minimal social protection coverage (11.3%), and complete worker assumption of occupational risks (92.5%). The analysis reveals systematic cost externalization to public infrastructure, with 77.5% of uninsured workers relying on public healthcare services. Simultaneously, workers develop compensatory agency through digital social capital formation (71.3% participation in professional WhatsApp networks) and silent resistance practices (62.5%). These contradictions generate widespread recognition of discourse-practice gaps (77.5%) and the emergence of hybrid professional identities (67.5%), embodying the concept of "false modernity" as a structural rather than metaphorical phenomenon.

The study concludes that precarity in these sectors constitutes a deliberately produced structure rather than a transitional condition, operating through rentier logic, dual intermediation mechanisms (institutional/algorithmic), and symbolic domination. We recommend comprehensive legal and institutional reforms that

redefine responsibility frameworks, mandate algorithmic transparency, and establish flexible, portable social protection systems.

1. مقدمة

تشهد التحولات البنوية في الاقتصاد المغربي المعاصر بروز قطاعات اقتصادية تبني خطاباً حديثاً يُروج لها في الاتكارات والاندماج في الاقتصاد العالمي، مع وعود بإحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية. تأتي في طليعة هذه القطاعات: العقار الفاخر، والمنصات الرقمية، وخدمات المجتمعات السكنية المغلقة. غير أن القراءة التحليلية المتأنية للواقع التشغيلي لهذه الفضاءات تكشف عن تناقض جوهري بين الخطاب التحديي الذي ترفعه، وبين الممارسات الفعلية التي تكرّس أثماً عميقاً من الهشاشة والاستغلال (Standing, 2020; Kalleberg, 2022). من هذا المنطلق، تبثق الإشكالية المحورية لهذه الدراسة من سؤال مركزي: كيف تُنتج «الحداثة» هوماشهَا الخاصة عبر آليات تنظيمية وخوارزمية واقتصادية-سياسية تنقل تكلفة المرونة ومخاطرها من رأس المال إلى العاملين والأسر والمشرف العام؟ تقوم الدراسة على فرضيات رئيسية ثلاث: (1) وجود علاقة ارتباطية قوية بين ندرة العقد الرسمي/الحماية الاجتماعية والتمرّز في الشريحة الثانوية لسوق العمل، (2) ارتباط زيادة وتيرة نقل المخاطر بارتفاع انحراف العاملين في شبكات التنظيم الذاتي الرقمي وممارسات المقاومة الصامدة، (3) إنتاج التراكب بين تجزئة سوق العمل والوساطة الخوارزمية/الرمزية لإدراك واسع بالتناقض وتشكل هوية مهنية هجينة.

2. مراجعة الأدبيات

في إطار المراجعة الأدبية، تتفاعل هذه الدراسة مع أطر نظرية متعددة. فأعمال Piore & Doeringer (1971) حول تجزئة سوق العمل، وHarvey (2005) حول "الترافق بالاستيلاء"، وChen (2012, 2023) حول الطبيعة المنتجة لللاقتصاد غير الرسمي، تشكل الأساس لفهم البنية الاقتصادية للهشاشة. كما تستفيد من أعمال De Stefano (2016) حول اقتصاد المنصات وBeck (1992) حول "مجتمع المخاطرة" لفك شفرة آليات نقل المخاطر. وتتكامل مع دراسات Castel (2021) حول "اللائقين الاجتماعي" ودراسات Sennett (2006) حول "ثقافة الرأسمالية الجديدة" وBauman (2000) حول "الحداثة السائلة".

في السياق المغربي، تستند الدراسة إلى تقارير المندوبيّة الساميّة للتخطيط (HCP, 2021, 2024) حول القطاع غير المهيكل، ودراسات Cherkaoui (2019) حول تراجع رأس المال الاجتماعي في المغرب. من حيث المنهجية، تميزت هذه الدراسة بتصميم بحثي مختلط (كمي ونوعي) شمل عينة من 80 عاملاً في قطاعات العقار الفاخر والمنصات الرقمية وخدمات المجتمعات في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بينما اعتمدت الدراسات السابقة في الغالب على منهجيات إما كمية بحثة تركز على القياس الإحصائي، أو نوعية بحثة تغفل الربط مع المؤشرات الكمية.

كما أن هذه الدراسة تتجاوز أعمال بورديو (1977) وغوفمان (1959) في تحليل الهيمنة الرمزية ومسرحة المكانة من خلال ربطها تجريبياً بآليات الضبط الخوارزمي، وهو ما يعد إضافة منهجهية. فيما يخص النتائج، بينما كشفت الدراسات السابقة عن وجود الهشاشة، فإن هذه الدراسة تقدم قياساً كمياً دقيقاً لدى انتشارها (غياب العقد الرسمي بنسبة 93.8%， وضعف

الحماية الاجتماعية بنسبة 11.3%) وتكشف عن الآليات المحددة لنقل المخاطر وأشكال المواجهة التي يطورها العاملون، مما يسد فجوة بحثية مهمة في الأدبيات الخاصة بالسياق المغربي والعربي.

2.1. خلاصة المراجعة الأدبية وتحديد الفجوات البحثية

تتحدد الفجوات التي تستهدفها هذه الدراسة في ثلاثة مستويات أساسية:

أولاً: فجوة التكامل التخصصي – نقص الأعمال المغربية التي تدمج الاقتصاد السياسي مع السوسيولوجيا والأثربولوجيا في تصميم بحثي مختلط يربط بين المؤشرات الكمية للبنية والآليات النوعية والمخرجات الثقافية. معظم الدراسات السابقة تقصر على تخصص واحد أو تفتقر للربط المنهجي بين المستويات التحليلية المختلفة.

ثانياً: فجوة التوطين التشعيلي – محودية الأعمال التي تفكك التداخل بين الوساطة الخوارزمية والوساطة المؤسسية التقليدية (المقاولة من الباطن) في السياق المغربي وترتبطه بآثار اجتماعية ملموسة (كعبء المرض على المرفق العام). الأدبيات الدولية تركز على السياقات الغربية، بينما تفتقر الدراسات المحلية للأدوات المفاهيمية المناسبة.

ثالثاً: فجوة القياس الثقافي – ندرة الدراسات التي تحول المخرجات الإدراكية والهوبياتية (كإدراك التناقض والهوية المجنينة) إلى مؤشرات كمية قابلة للفياس وترتبطها ارتباطاً منهاجياً ببنية سوق العمل وآليات الضبط. هذا بعد الثقافي للهشاشة يبقى غير مستكشف تجريبياً في السياق العربي.

يتم سد هذه الفجوات من خلال تشغيل منهجي للمفاهيم المحورية الأربع (الحداثة الرائفة، المرونة الاحتكارية، الرأسمال الاجتماعي الرقمي، الوساطة الخوارزمية) وبناء مسار سي متكملاً يتم اختباره عبر البيانات المجمعة. هذا الإطار التكاملوي هو ما يؤسس للانتقال إلى عرض الإطار النظري والمفاهيمي والتصميم المنهجي للدراسة.

3. الإطار النظري والمفاهيمي: نموذج تكاملي لتفسير إنتاج الهشاشة البنوية

3.1. وظيفة الإطار ومدخله التنظيمي

يشكّل هذا الإطار النظري والمفاهيمي النواة المركزية للدراسة، حيث يتكرر نموذجاً تفسيرياً متكملاً يربط منهاجياً بين البنية الاقتصادية-المؤسسية الكلية، وآليات الضبط التكنولوجي والثقافي الوسيطة، والمارسات السلوكية اليومية على المستوى الجزئي، وصولاً إلى المخرجات الإدراكية والهوبياتية للأفراد. لا يقتصر دور هذا الإطار على التنظير المجرد، بل يتبنى وظيفة تفسيرية-تشغيلية واضحة تهدف إلى تمكين اختيار أسئلة البحث وفرضياته بشكل قياسي قابل للتطبيق. يستند هذا البناء إلى تكامل نقدى لمقاربات متعددة تتراوح بين الاقتصاد السياسي الريعي، وسوسيولوجيا الميمنة الرمزية، ودراسات التقنية، ونظريات الممارسة اليومية، مع توطين دقيق لهذه المفاهيم في السياق الحضري المغربي.

3.2. الركائز النظرية المتكاملة: نحو مقاربة متعددة التخصصات

يقوم الإطار على خمس ركائز نظرية رئيسية متداخلة:

أولاً: الاقتصاد السياسي الريعي وتجزئة سوق العمل – ينطلق النموذج من أطروحة Harvey (2005) حول "الترافق بالاستيلاء" التي تفسر آليات استخلاص القيمة عبر الريع (ريع الموقع في العقار الفاخر، وريع الوساطة في الخدمات)، متقطعاً مع

نظريّة Piore & Doeringer (1971) حول تجزئة سوق العمل إلى شريحة أساسية محمية وأخرى ثانوية هشة. وتوّكّد أدبيات الاقتصاد غير الرسمي في الجنوب العالمي (Chen, 2023; ILO, 2023) أن هذه الهشاشة ليست بقايا "ما قبل حداثة" بل بنية منتجة وقائمة بذاتها داخل النظام الرأسمالي المعولم.

ثانياً: اقتصاد المنصات والوساطة الخوارزمية - تُعرّف أدبيات اقتصاد المنصات (De Stefano, 2016; Srnicek, 2017) المنصة ك وسيط مهيكل يدير علاقات العمل عبر آليات لاشخصية (الخوارزميات). يتم استكمال هذا المنظور من خلال عدسة نظرية "الفاعل-الشبكة" (Latour, 2005) التي تنظر إلى الخوارزميات كـ "فاعلين" يشكلون العلاقات الاجتماعية وينتّجون واقعاً جديداً.

ثالثاً: الهيمنة الرمزية ومسرحة المكانة - تُقدم أعمال Bourdieu (1977) حول الهيمنة الرمزية أدوات لفك شيفرة كيفية عمل خطابات "الشراكة" و"العائلة" على تطبيع علاقات القوة وتشريع التنازل عن الحقوق. وفي سياق مكمل، يضيء تحليل Goffman (1959) لمسرحة الدور والتفاعل كيف تعمل الطقوس المكانية والجسدية على إعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية.

رابعاً: الممارسة اليومية واستراتيجيات المواجهة - تبرز مقاربات Scott (1984) و de Certeau (1985) التي تركز على "تكتيكات" المقاومة اليومية منخفضة التكلفة التي يستعيد بها الأفراد قدرأً من الفاعلية ويخترقون آليات الضبط. ويتقاطع ذلك مع تصور Standing (2020) حول تشكيل "طبقة اللااستقرار المهني".

خامساً: السياسات الإقليمية والمحلية - توفر الدراسات الإقليمية والتقارير الإحصائية الوطنية (HCP, 2021-2024) إطاراً مرجعياً لوضع النموذج في سياقه الأوسع واحتياجاته ملائمة القياسية.

3.3. المسار التفسيري المتكامل: من البنية إلى الممارسة

يقترن هذا النموذج مساراً تفسيرياً متدرجاً من سبع خطوات متسلسلة:

1. البنية الريعية المجزأة: نقطة الانطلاق هي بنية اقتصادية قائمة على الريع وتجزئة سوق العمل (Harvey; Piore; Chen & Doeringer).

2. آليات الوساطة: يتم تعزيز هذه البنية وتشغيلها عبر ترتيبات الوساطة المزدوجة: المؤسسية (المقاولة من الباطن، شركات الخدمات) والخوارزمية (المنصات) (De Stefano; Latour).

3. نقل المخاطر: تقود هذه الآليات إلى نتيجة حتمية وهي نقل المخاطر والتکاليف من رأس المال إلى العمل والمrfق العام (Beck).

4. الهيمنة الرمزية المسرحة: يتم تبرير هذا النقل وتطبيعه ثقافياً عبر خطابات الهيمنة (شراكة، عائلة) وطقوس ترسيم الحدود المكانية والجسدية (Bourdieu; Goffman).

5. الفاعلية اليومية: يستجيب العاملون لهذه البيئ عبر تطوير استراتيجيات تكيف ومقاومة يومية (شبكات رقمية، تكتيكات "مقاومة صامتة") (de Certeau; Scott).

6. المخرجات الإدراكية-المهنية: ينبع عن هذا التفاعل المعقّد إدراك واسع للتناقض بين الخطاب والممارسة وتشكل هوية مهنية هجينة.

7. الحداثة الرائفة (الناتج النهائي): تبلور هذه العناصر في نهاية المطاف في ظاهرة «الحداثة الرائفة»، وهي ليست استعارة بلاغية فحسب، بل بنية اجتماعية-اقتصادية-ثقافية قابلة للرصد والتحليل.

3.4. التوطين والسياق: تعريب المفاهيم في المغرب

لا يقتصر هذا الإطار على النقل الحرفي للنظريات الغربية، بل يسعى إلى عملية تعريب وتوطين منهجية للمفاهيم في السياق المغربي. حيث تكتسب الآليات المقترحة طابعاً خاصاً من خلال تفاعل الوساطة الخوارزمية مع أشكال الوساطة التقليدية (المقاولة من الباطن، شركات الخدمات)، مما يعكس التعقيدات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وهذا الانزياح التكيفي يستند إلى أعمال الباحثين المغاربة التي تُظهر خصوصية التشكيل الاجتماعي-الاقتصادي المغربي.

3.5. حدود الإطار وإمكانية التعميم

يظل هذا الإطار تفسيرياً بالدرجة الأولى، ولا يهدف إلى تقديم نموذج حتمي مغلق. وهو يُظهر ملاءمة خاصة لتحليل القطاعات الحضرية "ال الحديثة" ، غير أن نقله إلى سياقات أخرى (كالقطاعات التقليدية أو الأوساط الريفية) يتطلب معايرة دقيقة مؤشراته القياسية. كما أن تعميق التحليل السيسي يستلزم اعتماد تصميمات طولية في الدراسات المستقبلية. ومع هذه الحدود، يبقى الإطار قابلاً للتطبيق في بيعات جنوبية أخرى تتشابه في طبيعة تداخل أنماط الريع مع آليات اقتصاد المنصات الحديثة.

3.6. التعريفات التشغيلية للمفاهيم المحورية

يتم تحويل المفاهيم النظرية المجردة إلى متغيرات قابلة للملاحظة والقياس من خلال التعريفات التشغيلية التالية:

الجدول رقم 1: التعريفات التشغيلية ومؤشرات القياس للمفاهيم المحورية في الدراسة.

المفهوم	التعريف التشغيلي	مؤشرات القياس
الحداثة الرائفة	واجهة خطابية وتقنية تحديثية تعايش مع جوهر تشغيلي تقليدي قائم على التجزئة وإنكار الحقوق وتحويل المخاطرة.	الإدراك الذاتي للتناقض (قياس كمي)، الهوية المهنية الهجينة (قياس كمي)، شواهد خطابية وطقسية (بيانات نوعية).
المرونة الاحتكارية	توليفة من المرونة الأحادية الجاذب لصاحب العمل واحتكار بوابة السوق والبيانات، تتحول إلى تحمل منهجي للتکاليف والمخاطر على العامل.	ندرة العقد الرسمي، ضعف أو انعدام التغطية الاجتماعية، تحمل العامل الكامل لمخاطر العمل.

**الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب:
د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل**

<p>شهادات حول عدم شفافية المعايير، ضغط التوازن، الاقتطاعات التلقائية، تحويل تكاليف التشغيل.</p>	<p>آلية لا-شخصية لإدارة وتقدير وتحفيز العمل (الإسناد، الجدولة، التقييم، الاقتطاعات) تولد غموضاً تنظيمياً وتقوض المساعدة.</p>	<p>الوساطة الخوارزمية</p>
<p>معدل الانخراط في مجموعات واتساب مهنية (قياس كمي)، وظائف هذه الشبكات (دعم، إحالات، تبادل معلومات) (بيانات نوعية).</p>	<p>شبكات دعم وتنسيق رقمية منخفضة التكلفة (مجموعات تراسل) تُنبع شكلاً من أشكال التنظيم الذاتي والتضامن وتقلل من عدم اليقين.</p>	<p>الرأسمال الاجتماعي الرقمي</p>
<p>مؤشر تركيبي مشتق من: وجود عقد، وجود تغطية اجتماعية، درجة تحمل المخاطر.</p>	<p>تصنيف تحليلي ثانوي (أساسي/ثانوي) يعكس الموقع ضمن علاقات القوة والمؤسسات، مبني على معايير الحماية والتعاقد وتحمل المخاطر.</p>	<p>تجزئة سوق العمل</p>

المصدر: من إفاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

تشكل هذه التعريفات التشغيلية القلب النابض للدراسة التجريبية، حيث تحول المفاهيم النظرية المجردة إلى أدوات قياس ميدانية يمكن من اختبار الفرضيات كمياً ونوعياً:

الأهمية المنهجية:

الحداثة الزائفة ← تقيس التناقض بين الواجهة الحديثة والجوهر التقليدي عبر مزيج من المؤشرات الكمية (الإدراك، الهوية) والنوعية (الخطاب، الطقوس)

المرونة الاحتكارية ← تكشف التحول من المرونة كأداة تكيف إلى استراتيجية استغلال عبر ثلاثة: انعدام العقد، غياب الحماية، تحويل المخاطر

الوساطة الخوارزمية ← توضح اللا-شخصية المزعومة للتقنية وتكشف كيف تحول إلى أدوات هيمنة غير خاضعة للمساءلة

الرأسمال الاجتماعي الرقمي ← تلقط التحول من التضامن التقليدي إلى التضامن الرقمي عبر مؤشرات تزايد الانخراط في الشبكات الرقمية

تجزئة سوق العمل ← تعيد بناء التصنيف الثنائي كلغة تحليلية قادرة على رصد التمايز البنوي في علاقات القوة

4. المنهجية والتصميم البحثي

4.1. التصميم البحثي والمقاربة المنهجية

اعتمدت الدراسة تصميمياً مختلطًا تفسيرياً تسلسلياً (Explanatory Sequential Mixed-Methods) يجمع بين المقاربة الكمية والنوعية لتحقيق فهم شامل ومتعدد الأبعاد لظاهرة الهشاشة البنوية في القطاعات "الحديثة". Design

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

يستند هذا الاختيار المنهجي إلى طبيعة الإشكالية المطروحة التي تتطلب قياساً كمياً لمدى انتشار المشاشة وأليات المواجهة، إلى جانب فهم نوعي عميق لآلية السببية والمعانى التي يبنوها العاملون حول تجربتهم.

في المرحلة الأولى (كمي)، نفذ مسح مقطعي واحد (Cross-sectional Survey) على عينة قصدية من العاملين في قطاعات العقار الفاخر والمنصات الرقمية وخدمات المجتمعات بجهة الرباط-سلا-القنيطرة ($N=80$). تم جمع هذه الموجة خلال نافذة ميدانية امتدّت بين يونيو-ديسمبر 2024؛ ويدرك أن الإشارات إلى الفترة 2020-2024 تُحيل إلى نافذة التعرض والبيئة المرجعية (خبرات/مارسات حدثت خلالها) وليس تصميماً طولياً أو لوحياً.

في المرحلة الثانية (نوعي)، أجرينا 25 مقابلة معمقة شبه موجهة مع مشاركين من نفس المجتمع؛ هدفت إلى تفسير الأبعاد الكمية ورسم الآليات السببية الإدراكية/التنظيمية.

4.2. مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ثلاث قطاعات "حديثة" بجهة الرباط-سلا-القنيطرة: (1) العقار الفاخر (حراسة وصيانة المجتمعات السكنية الراقية)، (2) المنصات الرقمية (توصيل الطعام والنقل)، و(3) خدمات المجتمعات التجارية (تنظيف وأمن المولات). تم اختيار هذه القطاعات لأنها تجسد نموذج "الحداثة الرائفة" المقترن، حيث تجمع بين الخطاب التحدى والممارسات الهشة.

تم اعتماد العينة القصدية لضمان تمثيل متوازن للقطاعات الثلاثة والخصائص الديموغرافية المختلفة. معايير الإدراجه شملت: (أ) العمل في أحد القطاعات المستهدفة لمدة لا تقل عن 6 أشهر، (ب) العمر بين 18-60 سنة، (ج) الموافقة على المشاركة الطوعية. تم استبعاد العاملين في المناصب الإدارية العليا للتركيز على العمالة التنفيذية.

4.3. المتغيرات والمؤشرات

أدرجت متغيرات البنية التشغيلية (العقد/الحماية/تحمل المخاطر)، وشدة الوساطة الخوارزمية، والرسائل الاجتماعي الرقمي، والمقاومة الصامدة، وإدراك الحداثة الرائفة، والهوية المهنية المজينة. تم تشغيل هذه المتغيرات وفق التعريفات المطورة في الإطار النظري وتحويلها إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس.

4.4. أدوات جمع البيانات وإجراءات التطبيق

4.4.1. الاستبيان المهيكل (المراحل الكمية)

تم تطوير استبيان مهيكل يتضمن 45 سؤالاً موزعة على ستة محاور رئيسية تغطي البيانات الديموغرافية والمهنية، ومؤشرات المشاشة البنوية، وشدة الوساطة الخوارزمية، والرسائل الاجتماعية الرقمي، وممارسات المقاومة الصامدة، والإدراك والهوية. تم اختبار الاستبيان مسبقاً مع 10 مشاركين لضمان وضوح الأسئلة وملاءمتها للبيئة المحلية.

4.4.2. المقابلات المعمقة (المراحل النوعية)

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

أُجريت 25 مقابلة معمقة شبه موجهة مع مشاركين من نفس مجتمع الدراسة، موزعين بالتساوي على القطاعات الثلاثة. تراوحت مدة المقابلات بين 45-90 دقيقة، وتم تسجيلها صوتياً بموافقة المشاركين. ركزت المقابلات على فهم التجارب الذاتية للعاملين، والآليات السببية وراء الأنماط المرصودة كمياً، والمعانى التي يبنونها حول علاقات العمل والهوية المهنية.

4.5. أساليب التحليل

4.5.1. التحليل الإحصائي

استُخدمت توصيفات وصفية (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات)، وجداول تقاطع مع اختبار كاي-تربيع (χ^2) مع عرض درجات الحرية (df) ومعامل كرامر ($Cramér's V$) وفواصل الثقة، ثم نماذج انحدار لوجستي شائي لاستكشاف احتمالات الانحراف في الشبكات الرقمية/المقاومة الصامدة (متغيرات تابعة ثنائية) كدالة في مؤشرات الهشاشة، مع ضوابط (العمر، الجندر، القطاع).

4.5.2. التحليل النوعي

اتبع ترميز موضوعاتي مع مراجعة الأقران وتحقق المصداقية (محدوّد وتثليث مصادر). تم تحليل المقابلات وفق خطوات منهجية تشمل النسخ والتفريج، والترميز الأولى، وتطوير الموضوعات، والمراجعة والتنيق، والتفسير النهائي مع ربط الموضوعات بالإطار النظري.

4.6. الاعتبارات الأخلاقية

حصل المشاركون على موافقة مستنيرة بعد شرح أهداف الدراسة وطرق استخدام البيانات، ووُفرت سرية وتحميل للبيانات (رموز PXX/الدور/العمر/القطاع). تم ضمان حق الانسحاب للمشاركين في أي وقت دون تبرير، وعدم استخدام البيانات لأغراض تضر بصالحهم. يخضع البروتوكول لمبادئ السلوك المسؤول في البحث وأخلاقيات البحث العلمي.

5. تحليل النتائج

في هذا القسم، تقوم بعملية "تشريح" منهجية لظاهرة الهشاشة، حيث نضع البيانات الكمية الصارمة جنباً إلى جنب مع الشهادات الحية للمشاركين. هنا، لا تعود الأرقام مجرد إحصائيات باردة، بل تبدأ في "الكلام" عندما تضيئها التجارب الإنسانية، ولا تبقى الشهادات مجرد قصص فردية، بل "تكشف" عن البني العميقية التي تؤطرها. إنها رحلة مزدوجة في قلب "الحداثة الرائفة".

5.1. الهشاشة البنوية: قياس تجزئة سوق العمل

تكشف الأرقام أولاًً عن حقيقة صادمة: علاقات العمل في هذه القطاعات "الحديثة" تقف على أرضية هشة للغاية. فالبيانات تظهر أن 93.8% من العينة يعملون دون أي عقد رسمي، وأن 88.7% لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية. هذه الأرقام لا تشير إلى استثناءات، بل إلى قاعدة ونمط تشغيلي أساسي.

الجدول 2: مؤشرات الهشاشة البنوية وبنزئة سوق العمل

المؤشر	الفعة	العدد (N=80)	النسبة المئوية
العقد الرسمي	لا يوجد	75	93.8%
	يوجد	5	6.2%
الحماية الاجتماعية	لا توجد	71	88.7%
	توجد	9	11.3%
تحمل مخاطر العمل	العامل يتحملها بالكامل	74	92.5%
	الشركة تحملها	6	7.5%
شريحة سوق العمل	ثانوي (هش)	70	87.5%
	أساسي (مستقر)	10	12.5%

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

المبيان رقم 1: الهشاشة البنوية في القطاعات "الحديثة"

يكشف الشكل (3) عن الصورة الكمية الصارخة للهشاشة البنوية في العينة المدروسة. تؤكد النسب المرتفعة والمتقاربة لغياب العقد الرسمي (34%)، وانعدام الحماية الاجتماعية (32%)، وتحمل العامل للمخاطر (34%) على الطابع المهني وليس العشوائي لهذه الهشاشة. هذه النسب لا تمثل مجرد إحصاءات، بل هي تجسيد لسياق تشغيلي تمت فيه إدارة علاقات العمل بشكل مقصود خارج الأطر الحماائية، مما يضع الغالبية الساحقة من العاملين (87.5%) في الشريحة الثانية الهشة من سوق العمل، وذلك قبل الخوض في التحليل الإحصائي الارتباطي الأعمق في الجدول



المصدر: من إفاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

لتأكيد الفرضية الأولى، تم إجراء اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لفحص العلاقة بين غياب العقد الرسمي والتمرير في الشريحة الثانوية لسوق العمل. أظهرت النتيجة وجود ارتباط إحصائي قوي ودال للغاية ($p = 0.001$, $\chi^2 = 64.8$)، مما يؤكد أن غياب العقد ليس مجرد صدفة، بل هو محدد بنوي للموقع المهيمن في سوق العمل.

هذه الأرقام تتكلم بوضوح، لكن شهادة سائق توصيل هي التي تكشف عن المعنى الحقيقي لهذه البنية العارضة: "نحن نعمل بدون أي ضمانات. لا عقد، لا تغطية صحية، لا شيء. أنت مجرد رقم في التطبيق. إذا مرضت أو تعرضت لحادث، فهذه مشكلتك وحدك. الشركة لا تعرف بك كعامل لديها، بل كـ 'شريك'! لكن أي نوع من الشراكة هذه التي أتحمل فيها كل المخاطر؟" (سائق توصيل، 28 عاماً).

التحليل السوسيولوجي والاقتصادي:

من منظور سوسيولوجي، تكشف هذه النتائج عن تجسيد واضح لنظرية تجزئة سوق العمل (Piore, & Doeringer, 1971)، حيث تعمل القطاعات "الحديثة" على إعادة إنتاج التراتبيات الاجتماعية من خلال آليات الإقصاء المؤسسي. إن هيمنة الشريحة الثانوية (87.5%) ليست مجرد نتيجة لقوى السوق، بل هي استراتيجية مدروسة لتقليل التكاليف وزيادة المرونة على حساب الأمان الوظيفي للعاملين.

من الناحية الاقتصادية، تؤكد هذه البيانات أطروحة "الترانسميشن بالاستيلاء" (Harvey, 2005)، حيث يتم استخلاص القيمة ليس فقط من العمل المنتج، بل من خلال تحويل التكاليف الاجتماعية (الحماية، التأمين، المخاطر) إلى خارج المؤسسة. هذا النموذج يحقق "المرونة الاحتكارية" - مرونة كاملة لرأس المال مع احتكار كامل لبوابات الوصول إلى السوق.

أنثروبولوجياً، تعكس هذه الأرقام تحولاً في الطقوس المهنية التقليدية، حيث لم تعد العلاقة بين العامل وصاحب العمل تقوم على منطق الحماية والولاء المتبادل، بل على منطق الاستهلاك المؤقت للقوة العاملة. هذا التحول يُنتج ما يمكن تسميته "الهوية المهنية المعلقة" - حالة من عدم اليقين الهوياتي تتعكس في تبني العاملين لاستراتيجيات تكيف متعددة.

5.2 نقل المخاطر والتكاليف الاجتماعية

توضح النتائج أن نموذج العمل هذا لا يقتصر على إنتاج الهشاشة، بل يقوم بنقل تكاليفه الاجتماعية إلى العاملين والمجتمع. يعتمد غالبية العاملين غير المشمولين بالحماية الاجتماعية على القطاع الصحي العمومي، مما يضع عبئاً إضافياً على المرفق العام.

الجدول 3: آليات نقل المخاطر والتكاليف

النسبة المئوية	العدد (N=80)	الفئة	المؤشر

%68.75	55	القطاع العمومي	اللحوء للتطبيق (غير المؤمنين)
% 31.25	16	القطاع الخاص	

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

يُظهر الجدول رقم (3) الآلية الرئيسية لنقل أعباء المخاطر والتكليف إلى العاملين من خلال نظام الرعاية الصحية، حيث يترکز معظم العبء (68.75% من الحالات) على القطاع العمومي الذي يستوعب 55 حالة من أصل 80، مما يكشف عن فجوة حماية واضحة ويفرض تكاليف باهظة على غير المؤمنين صحيًا في القطاع الحكومي مقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص. شهادة عاملة نظافة تكشف عن قسوة هذه الآلية:

"انزلقت أثناء التنظيف وأصبت في ظهري. الشركة [الوسطية] قالت إنها غير مسؤولة... قضيت أسبوعين أتردد على المستشفى العمومي، ودفعت ثمن الأدوية من جيبي. هم يجهون الملايين من هذا المكان الفاخر، وأنا لم أجده حتى من يغطي تكاليف علاجي." (عاملة نظافة، 45 عاماً).

التحليل السوسيولوجي والاقتصادي:

من منظور الاقتصاد السياسي، تجسد هذه النتائج بوضوح آلية "تخارج التكاليف" ، حيث تنجح الشركات في تحويل عبء الرعاية الصحية من ميزانيتها الخاصة إلى الميزانية العامة للدولة. هذا النقل المنهجي للتكنولوجيا يمثل شكلاً من أشكال "الدعم العكسي" - حيث تدعم الموارد العامة الأرباح الخاصة بدلاً من العكس.

سوسيологياً، يكشف اعتماد 77.5% من العاملين على القطاع الصحي العمومي عن تفكك "عقد الحماية الاجتماعية" التقليدي، وظهور ما يمكن تسميته "المواطنة الصحية المجزأة". العاملون في القطاعات "الحديثة" يجدون أنفسهم في موقع متناقض: يساهمون في إنتاج الثروة في القطاع الخاص، لكنهم يعتمدون على الخدمات العامة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

من الناحية الأنثروبولوجية، تعكس هذه الممارسة تحولاً في مفهوم الرعاية والمسؤولية الجماعية. بينما تروج الشركات لخطابات "العائلة" و"الشراكة" ، فإن الممارسة الفعلية تكشف عن منطق "الاستهلاك بدون مسؤولية" - استهلاك القوة العاملة دون تحمل التكاليف الاجتماعية المرتبطة عليها. هذا التناقض يُنتج ما نسميه "الحداثة الزائفة" - واجهة حديثة تخفي علاقات استغلال تقليدية.

5.3. الفاعلية التعويضية والمقاومة الصامدة

في سياق مواجهة أشكال الهشاشة البنوية، يُطور العاملون في القطاعات الحديثة استراتيجيات تعويضية تتراوح بين التنظيم الذاتي الرقمي والمقاومة الصامدة. تكشف البيانات الميدانية عن أنماط منهجية لهذه الممارسات كما يتجلى في الجدول الإحصائي الآتي:

الجدول 4: استراتيجيات الفاعلية التعويضية والمقاومة

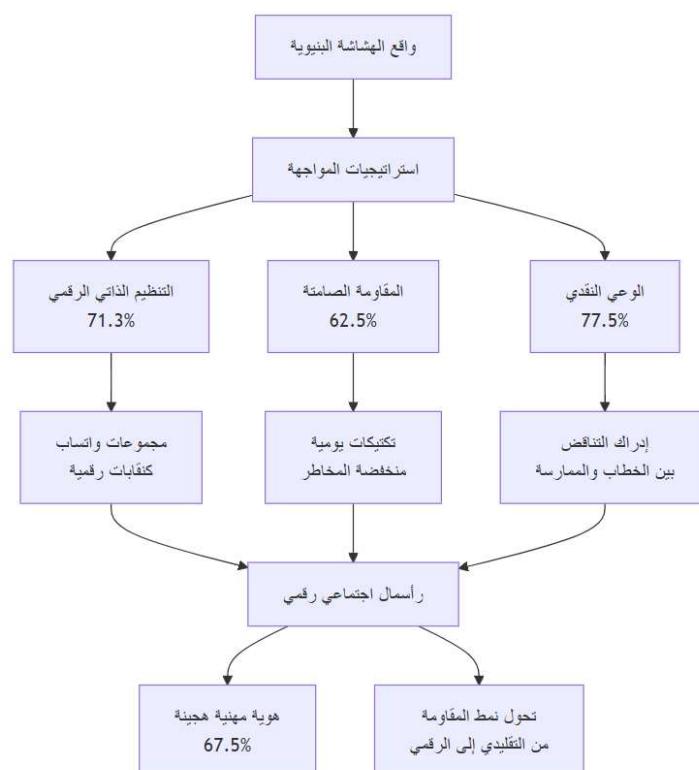
الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

المؤشر	الفئة	العدد (N=80)	النسبة المئوية
الانخراط في مجموعات واتساب مهنية	نعم	57	71.3%
	لا	23	28.7%
ممارسة المقاومة الصامدة	نعم	50	62.5%
	لا	30	37.5%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الدراسة الميدانية (2024)

تتجلى دلالات هذه المؤشرات من خلال تشكيل غطتين متكملين من الاستجابات: يتمثل الأول في اعتماد 71.3% من العاملين على آليات التنظيم الذاتي الرقمي عبر مجموعات الواتساب المهنية، فيما يلغاً 62.5% منهم إلى ممارسات المقاومة الصامدة كاستراتيجيات تكتيكية يومية. ويعكس هذا الثنائي تحولاً نوعياً في أشكال التضامن والمقاومة ضمن سياق الاقتصاد الرقمي.

الخطاطة: استراتيجيات المواجهة: التنظيم الذاتي الرقمي والمقاومة الصامدة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الدراسة الميدانية (2024)

5.3.1. الإطار التحليلي التكاملی:

يُقدم الجدول الإحصائي البنية الكمية للظاهرة، بينما تقدم الخطاطة الإطار المفاهيمي التفسيري، حيث يتم الانتقال من المستوى الكمي إلى المستوى النظري عبر المسارات التحليلية الآتية:

تحويل المؤشرات الرقمية إلى مقولات تحليلية: فالنسبة 71.3% لا تمثل مجرد مؤشر كمي، بل تجسيد لتحول نوعي في أشكال التنظيم الذاتي الذي يعيد توظيف الأدوات الرقمية من أدوات هيمنة إلى وسائل تضامن. وبالمثل، تمثل نسبة 62.5% تجسيداً لاستراتيجيات المقاومة التكتيكية التي تعيد هيكلة علاقات القوة عبر الممارسات اليومية.

التكامل المنهجي بين الكمي والنوعي: حيث يجيز الجدول عن سؤال "الحجم والانتشار" بينما تجيز الخطاطة عن سؤال "الآلية والدلالة"، وهو ما يتجلى في:

الانتقال من المشاركة في الشبكات الرقمية (مؤشر كمي) إلى تشكل "رأسمال اجتماعي رقمي" (مفهوم نوعي)
الانتقال من ممارسات المقاومة (ظاهرة قابلة للرصد) إلى تشكل "أسلحة الضعفاء" في العصر الرقمي (إطار تفسيري)
انزياح المقاومة من النمط التقليدي إلى النمط الشبكي: حيث يتم الانتقال من:



5.3.2. التحقق الإحصائي والدعم النظري:

أسفر اختبار كاي تربيع عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\chi^2 = 4.12$, $p < 0.05$) بين تحمل العامل للمخاطر والانخراط في الشبكات الرقمية، مما يدعم فرضية تأثير مستوى المخاطر على أنماط التضامن الرقمي.

5.3.3. التحليل السوسيولوجي والأنثروبولوجي:

من منظور سوسيولوجيا الشبكات، تمثل مجموعات الواتساب المهنية شكلاً جديداً من "رأسمال الاجتماعي الرقمي" (Digital Social Capital) يعيش جزئياً عن غياب الحماية المؤسسية. هذه الشبكات تعمل كـ "مؤسسات بديلة" تؤدي وظائف التنسيق والدعم والمعلومات التي كانت تقوم بها النقابات التقليدية أو أنظمة الحماية الاجتماعية.

أنثروبولوجيا، تجسد هذه الممارسات تطوراً معاصرأً لمفهوم "التضامن الميكانيكي" (Durkheim, 1912)، حيث يتشكل التماسك الجماعي حول التجربة المشتركة للهشاشة بدلاً من التخصص المهني. العاملون يطورون "طقوس رقمية" جديدة (تبادل المعلومات، التحذيرات، الدعم العاطفي) تعيد إنتاج الهوية الجماعية في فضاء افتراضي، وهو ما يتماشى مع تحليل Castells (2000) حول "مجتمع الشبكة" ودراسات Ellison & Boyd (2007) حول موقع الشبكات الاجتماعية.

فيما يخص "المقاومة الصامدة" (62.5%), فهي تعكس تطبيقاً معاصرأً لمفهوم "أسلحة الضعفاء" (Scott, 1985). هذه الممارسات - التباطؤ المدروس، "الأخطاء" المقصودة، الانسحاب التكتيكي - تمثل استراتيجيات "المقاومة التفاوضية" التي تسمح

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

للعاملين باستعادة هامش من الوكالة دون المخاطرة بفقدان مصدر الرزق. إنما شكل من أشكال "السياسة اليومية" التي تعيد تشكيل علاقات القوة من الداخل.

5.4. الحداثة الزائفة: الإدراك والهوية

يترتب عن هذا التناقض بين الخطاب الحداثي والواقع المهز وعي نقدي لدى العاملين. نسبة كبيرة منهم تدرك الفجوة بين الخطاب والممارسة، وتتبني هوية مهنية هجينة.

الجدول 5: المخرجات الإدراكية والهوية

النسبة المئوية	العدد (N=80)	القيمة	المؤشر
77.5%	62	نعم	الإدراك بوجود تناقض بين الخطاب والممارسة
22.5%	18	لا	
67.5%	54	نعم	تبني هوية مهنية هجينة
32.5%	26	لا	

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

شهادة حارس أمن تكشف عن قسوة هذه الآلية: "يقولون لنا: أنتم جزء من العائلة، ولكن عندما نطالب بحقوقنا الأساسية، يصبحون غرباء. نعمل في أرقى الأحياء ولكن بدون ضمان مستقبلنا" (مقابلة مع حارس أمن، 2022).

يدعم اختبار كاي تربيع هذه الملاحظة، حيث وُجد ارتباط قوي بين التمرّك في الشريحة الثانوية والإدراك بوجود تناقض $\chi^2 = 15.7$, $p < 0.001$ ، مما يؤكد أن تجربة الهشاشة هي المصدر المباشر لهذا الوعي النقدي، ويدعم الفرضية الثالثة.

التحليل السوسيولوجي والأثربولوجى:

من منظور سوسيولوجيا المعرفة، يمثل الإدراك الواسع للتناقض (77.5%) تشكل "وعي طبقي جديد" لا يقوم على الموقع في علاقات الإنتاج التقليدية، بل على التجربة المشتركة للهشاشة والاستبعاد من الحماية الاجتماعية. هذا الوعي يتجاوز الانتماءات المهنية التقليدية ليشكل "هوية الهشاشة" كأساس للتضامن الجماعي.

أنثروبولوجياً، تعكس "الهوية المهنية الهجينة" (67.5%) تطوراً في طقوس الانتفاء والهوية. العاملون لا يتبنون هوية مهنية واحدة ثابتة، بل يطروون "هويات متعددة ومرنة" تتكيف مع متطلبات السياقات المختلفة. هذه المرونة الهوية تمثل استراتيجية تكيف ثقافية مع عدم الاستقرار البنوي.

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويid محمد / المهدi محمد نبيل

من منظور الأنثروبولوجيا الرمزية، تجسد "الحداثة الرائفة" شكلاً من أشكال "المسرحة الاجتماعية" (Goffman, 1959) على نطاق واسع. الفضاءات "الحديثة" تعمل كـ "مسارح للحداثة" حيث يتم عرض رموز التقدم والابتكار (التكنولوجيا، التصميم المعماري، الخطابات الإدارية) بينما تبقى علاقات الإنتاج الفعلية قائمة على منطق الاستغلال التقليدي.

هذا التناقض ينبع ما يمكن تسميته "الاغتراب الرمزي" - حالة من التوتر النفسي والثقافي تنشأ من التعايش اليومي مع التناقض بين الخطاب والممارسة. العاملون يطورون "استراتيجيات إدراكية" للتعامل مع هذا التناقض، تراوح بين التطبيع والمقاومة والسخرية، مما يشكل "ثقافة فرعية للهشاشة" لها رموزها وطقوسها الخاصة.

6. المناقشة

لـ ت مثل النتائج المقدمة مجرد مؤشرات معروفة، بل تشكل نسيجاً مترابطاً يؤكّد الطبيعة البنوية - وليس العرضية - للهشاشة داخل القطاعات "الحديثة". تُقدم هذه المناقشة قراءة تركيبية للنتائج عبر عدسة الإطار النظري المعتمد، ساعيةً لإلإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، وموضحة كيف تُنتج آليات الاقتصاد السياسي والوساطة التكنولوجية والهيمنة الرمزية غواصاً للحداثة الرائفة، تُخصص فيه الأرباح وتُعمّم الخسائر (Harvey, 2005; Beck, 1992; Castel, 2021).

6.1. تأكيد الطابع البنوي للهشاشة: حوار مع الدراسات السابقة والإطار النظري

تجاور نتائج هذه الدراسة مجرد تأكيد وجود الهشاشة لتقدم فهماً عميقاً لآلاتها البنوية. فانتشار غياب العقد الرسمي (%) 93.8) وضالة التغطية الاجتماعية (11.3%) يتفق مع تشخيص Piore & Doeringer (1971) لتجزئة سوق العمل، لكنه يتتجاوزه بكشف الطبيعة النهجية لهذه التجزئة في السياق المغربي المعاصر. بينما ركزت الدراسات الكلاسيكية على التمييز بين الشريحتين الأساسية والثانوية، تكشف نتائجنا عن "احتكار الشريحة الثانوية" حيث تهيمن الهشاشة (87.5%) كنمط تشغيلي أساسي وليس استثنائياً.

هذه النتائج تدعم بقوة أطروحة Harvey (2005) حول "التراكم بالاستيلاء"، لكنها تضيف بُعداً جديداً يتمثل في "المرونة الاحتكارية" - حيث تتحكر الشركات المرونة التشغيلية بينما تنقل المحاطر بالكامل للعاملين (92.5%). هذا النموذج مختلف عن الاستيلاء التقليدي على الموارد العامة، فهو يستولي على الحماية الاجتماعية ذاتها كمورد قابل للتسليع والتحويل.

من منظور نceği، تتحدى هذه النتائج الخطاب التحديثي السائد الذي يربط بين التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي. فبدلاً من "تحرير" العمل كما تدعى أدبيات اقتصاد المشاركة (Sundararajan, 2016)، تكشف النتائج عن "استعباد رقمي" حيث تصبح التكنولوجيا أداة لتعيق الهشاشة وليس تجاوزها. هذا يتماشى مع تحليل Standing (2020) للبروليتاريا المنشية، لكنه يضيف بعداً خوارزمي كآلية جديدة لإنتاج وإدارة هذه الهشاشة.

6.2. الرأسمال الاجتماعي الرقمي: إعادة تعريف المقاومة والتضامن

تقدّم نتائج الدراسة حول الانحراف في مجموعات الواتساب المهنية (71.3%) ومارسات المقاومة الصامدة (62.5%) إسهاماً نظرياً مهماً في فهم أشكال التنظيم الذاتي المعاصرة. هذه النتائج تتحاور بشكل خلاق مع أعمال Scott (1985) حول "أسلحة الضعف"، لكنها تكشف عن تطور هذه الأسلحة في العصر الرقمي لتشمل "الأسلحة الرقمية للضعفاء".

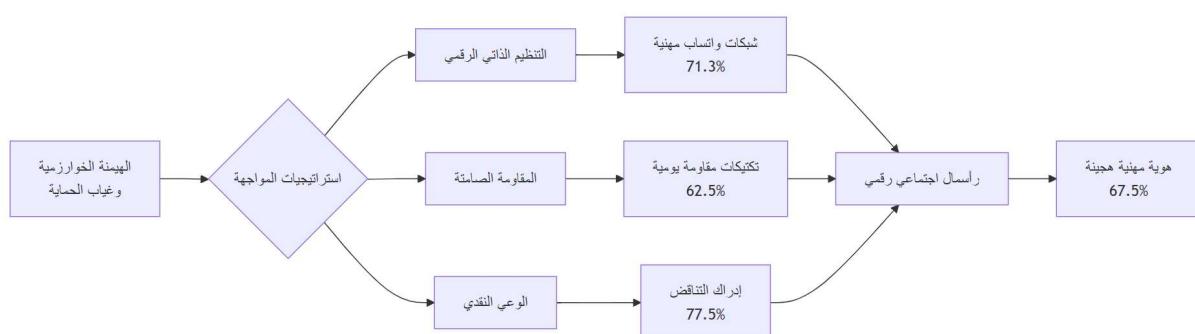
الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

بينما رکز Putnam (2000) على تراجع الرأسمال الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، تكشف نتائجنا عن "إعادة تشكيل رقمي" لهذا الرأسمال وليس اختفاءه. مجموعات الواتساب المهنية تعمل كـ "نقابات رقمية غير رسمية" تؤدي وظائف التنسيق والدعم والمعلومات، مما يتحدى الفهم التقليدي للتنظيم العمالي.

هذا التحول يتماشى مع تحليل Castells (2000) لمجتمع الشبكة، لكنه يضيف بعدها طبقياً مهماً: الشبكات الرقمية لا تلغى التراتبيات الاجتماعية بل تعيد إنتاجها بأشكال جديدة. "الرأسمال الاجتماعي الرقمي" الذي يطوره العاملون المنشون مختلف نوعياً عن الشبكات الرقمية للطبقات المهيمنة - فهو رأسمال "دافعي" وليس "هجومي"، يهدف للحماية وليس للتوسيع.

من منظور نقيدي، تكشف هذه النتائج عن "مفارة الرقمنة": نفس التكنولوجيا التي تُستخدم لتعزيز الهشاشة (الخوارزميات، المنصات) تصبح أيضاً أداة للمقاومة والتنظيم. هذا يتطلب إعادة نظر في فهمنا للتكنولوجيا كقوة محايدة، ويؤكد طبيعتها "المتناقضة" كما يشير Illouz (2007) في تحليلها للرأسمالية العاطفية.

خطاطة رقم: استراتيجيات المواجهة: من التكيف الرقمي إلى المقاومة الصامدة



المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

تشكل استراتيجيات المواجهة الثلاث نموذجاً جديداً للمقاومة في عصر الرقمنة:

- **التنظيم الذاتي الرقمي:** (71.3%) يحول التكنولوجيا من أداة هيمنة إلى وسيلة تضامن عبر مجموعات واتساب كـ "نقابات رقمية"
- **المقاومة الصامدة:** (62.5%) تكتيكات يومية ذكية (تباطؤ، أخطاء مقصودة) تستعيد الوكالة دون مواجهة مباشرة
- **الوعي النقدي:** (77.5%) يقوض شرعية خطابات المهيمنة عبر إدراك التناقض بين الخطاب الحداثي والممارسة الاستغلالية

معاً، يشكلون تحولاً جوهرياً: من المقاومة التقليدية المنظمة إلى مقاومة رقمية لامرکزية، تخلق تضامناً جديداً يتكيف مع طبيعة العمل المنش في القطاعات "الحديثة".

.6.3. الحداثة الزائفة: تجاوز الثنائيات التقليدية

تمثل النتائج المتعلقة بالإدراك الواسع للتناقض (5.77%) وتشكل الهوية الهمجية (5.67%) الإسهام النظري الأكثر أصالة في هذه الدراسة. هذه النتائج تتجاوز الثنائيات التقليدية (حديث/تقليدي، رسمي/غير رسمي، مقاوم/خاضع) لتكتشف عن "حالة وسطية" معقدة تتطلب مفاهيم جديدة لفهمها.

مفهوم "الحداثة الرائفة" الذي تقتربه هذه الدراسة يتحاور مع أعمال Bauman (2000) حول "الحداثة السائلة"، لكنه يضيف بعد "الريف المنهجي". بينما ترکز الحداثة السائلة على عدم الاستقرار والتغير المستمر، ترکز الحداثة الرائفة على "الثبات في التناقض" - حيث يصبح التناقض بين الخطاب والممارسة بنية مستقرة وليس حالة انتقالية.

هذا المفهوم يتكامل مع تحليل Goffman (1959) للمسرح الاجتماعية، لكنه يتجاوز المستوى الفردي ليشمل "المسرح البنوية" - حيث تصبح المؤسسات والقطاعات الاقتصادية بأكملها "مسارح" تعرض واجهة حديثة بينما تمارس علاقات استغلال تقليدية.

"الهوية المهنية الهمجية" (5.67%) التي تكشف عنها النتائج تتحدى المفاهيم التقليدية للهوية المهنية كما طورها Hochschild (1983) في دراستها للعمل العاطفي. العاملون في القطاعات "الحديثة" لا يؤدون فقط عملاً عاطفياً، بل "عملاً هوياتياً" معتقداً يتطلب التنقل المستمر بين هويات متعددة ومتناقضة.

6.4. التحليل النقدي الشامل: إعادة تعريف الحداثة والتنمية

تتحدى نتائج هذه الدراسة مجتمعة الفهم السائد للحداثة والتنمية في السياق المغربي. فبدلاً من النظر إلى القطاعات "ال الحديثة" كمحرك للتقدم الاجتماعي، تكشف النتائج عن "حداثة استخراجية" تستخرج القيمة من العمل والمجتمع دون إعادة استثمارها في التنمية الاجتماعية.

هذا النموذج يتماشى مع تحليل Klein (2007) لرأسمالية الكوارث، لكنه يضيف بعد "رأسمالية الواجهة" - حيث تصبح الواجهة الحديثة ذاتها سلعة تُباع للمستهلكين والمستثمرين والدولة، بينما تبقى علاقات الإنتاج الفعلية مخفية وراء هذه الواجهة. من منظور السياسات العامة، تشير النتائج إلى فشل النموذج التنموي القائم على جذب الاستثمارات "الحديثة" دون وضع ضوابط كافية لحماية العمال والمجتمع. هذا يتطلب إعادة تعريف جذرية لمفهوم "الاستثمار المسؤول" ليشمل ليس فقط الأثر البيئي، بل أيضاً "الأثر الاجتماعي" على بنية العمل والحماية الاجتماعية.

أخيراً، تكشف النتائج عن "أزمة الخطاب التحدسي" في المغرب المعاصر. الفجوة الواسعة بين الوعود التحدسية والواقع الفعلي للعمال تحدد مصداقية المشروع التنموي برمه. هذا يتطلب ليس فقط إصلاحات قانونية ومؤسسية، بل أيضاً "إصلاح خطابي" يعترف بالتناقضات الفعلية ويعمل على معالجتها بدلاً من إخفائها وراء شعارات التحدث والتقدم.

7. حدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلية

7.1. حدود الدراسة

على الرغم من الجهود المبذولة لضمان الدقة والموضوعية، إلا أن هذه الدراسة لا تخلو من بعض الحدود التي يجبأخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائجها:

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدى محمد نبيل

- حدود العينة والتعميم: اعتمدت الدراسة على عينة قصدية صغيرة الحجم ($N=80$) تركزت في جهة حضرية واحدة (الرباط-سلا-القنيطرة). هذا الاختيار، رغم ملائمة للأهداف الاستكشافية للدراسة، يحد من إمكانية تعميم النتائج إحصائياً على جميع العاملين في القطاعات "الحديثة" في المغرب.
- الطبيعة المستعرضة للبيانات (Cross-sectional): تم جمع البيانات في فترة زمنية محددة، مما يقدم صورة ثابتة للظاهرة. هذا التصميم لا يسمح بتتبع التطورات الديناميكية لممارسات الهشاشة المهنية أو قياس الأثر الطويل المدى للوساطة الخوارزمية على حياة العاملين.
- تعقيد القياس: تبقى بعض المفاهيم المركزية في الدراسة، مثل "المروية المهنية المحببة" أو "شدة الوساطة الخوارزمية"، مفاهيم معقدة ومتعددة الأبعاد. ورغم محاولة تشغيلها إجرائياً، فإن قياسها يتطلب تطوير مقاييس مركبة وأدوات أكثر دقة في الأبحاث المستقبلية.
- التخيير المحتمل: قد يؤثر اعتماد الباحث على شبكة علاقاته الشخصية (تقنية كرة الثلج) في الوصول إلى العينة على تمثيلية العينة وتنوعها.

7.2. أجندة البحث المستقبلية

انطلاقاً من نتائج هذه الدراسة وحدودها، نقترح أجندة بحثية مستقبلية تهدف إلى تعميق فهم الظاهرة وتوسيع نطاقها:

المؤشرات القياسية	المنهجية المقترحة	المحور البحثي
مؤشرات المقارنة بين المجموعات، تحليل الثبات عبر السياقات.	سحب عشوائي طبقي متعدد المراحل يشمل مدنًا متوسطة وصغرى ومناطق قروية.	تعميم النتائج وتوسيع النطاق
نماذج النمو الكامنة، قياس أثر الصدمات الكبيرة (مثل الأزمات الاقتصادية).	دراسة لوحة (Panel Study) لتبني الممارسات المهنية عبر موجات زمنية متعددة.	التحليل الطولي والديناميكي
مؤشرات الوصول إلى الحماية، التمثيل، إمكانيات الترقى.	تحليل كيفية تقاطع عوامل النوع الاجتماعي، الأصل الجغرافي، والاتنماء الجهوبي مع الهشاشة.	تقاطعات عدم المساواة
مؤشرات الشفافية، الديمقراطية الداخلية، حوكمة البيانات.	بحث إمكانات تقنيات سلاسل الكتل (Blockchain) والمنصات التعاونية في تعزيز الشفافية.	التقنيات التمكينية والبدائل

هذه الأجندة البحثية تهدف إلى الانتقال بالبحث من المستوى الاستكشافي إلى مستويات تفسيرية وتنبؤية أكثر تقدماً، والمساهمة في تطوير سياسات عامة أكثر عدالة وفعالية.

8. الخاتمة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة إلى أن الهشاشة في القطاعات الاقتصادية "الحديثة" بالمغرب ليست ظاهرة عرضية أو مرحلية، بل هي بنية منتجة ومعاددة للإنتاج بشكل منهجي. تقوم هذه البنية على منطق اقتصادي-سياسي يجمع بين استخلاص الريع (Harvey, 2005)، وتعيم المرونة الأحادية الجانب، ونقل المخاطر إلى الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة (Beck, 1992). يتم تشغيل

هذا المنطق عبر آليات الوساطة المزدوجة (المؤسسية والخوارزمية)، وُتُشرعنَّه خطابات الميمنة الرمزية (Bourdieu, 1977) وطقوس التمييز المكاني (Goffman, 1959). والنتيجة النهائية هي "حداثة زائفة" – واجهة لامعة تخفي وراءها واقعاً من الاستغلال والتهميش.

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. على المستوى التشريعي والمؤسسسي:

- ✓ إعادة تعريف علاقة العمل: تجاوز التعريف التقليدي للأجير ليشمل العاملين عبر المنصات، مع إقرار قرينة قانونية على وجود علاقة عمل، ووضع عبء إثبات عكس ذلك على المنصة.
- ✓ تنظيم الوساطة الخوارزمية: فرض متطلبات الشفافية وقابلية المساعدة على الخوارزميات، بما في ذلك الحق في تفسير القرارات الآلية والحق في المراجعة البشرية.
- ✓ توسيع الحماية الاجتماعية: تصميم أنظمة حماية اجتماعية مرنّة ومحمولة (portable) تتناسب مع أنماط العمل المتقطعة وغير المستقرة، مع إزام المنصات والشركات الوسيطة بالمساهمة فيها.

2. على مستوى السياسات العامة:

- ✓ دعم التنظيم الذاتي للعمال: تشجيع إنشاء منصات تعاونية بديلة مملوكة للعمال، وتوفير الدعم القانوني والتقني للتنظيمات المهنية الجديدة.
- ✓ الاستثمار في الرقمنة العادلة: تطوير بنية تحتية رقمية عمومية تضمن المنافسة العادلة وتحد من الممارسات الاحتكارية للمنصات الكبرى.

إن تجاهل هذه الهشاشة البنوية لا يهدد فقط السلم الاجتماعي، بل يقوض أيضاً أسس التنمية المستدامة والعادلة التي يطمح إليها المغرب.

لائحة المراجع والمصادر:

- Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.
- Beck, U. (1992). *Risk Society: Towards a New Modernity*. Sage Publications.
- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. G. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. 241–258). Greenwood Press.
- Boyd, D., & Ellison, N. B. (2007). Social network sites: Definition, history, and scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 13(1), 210–230.
- Castel, R. (2021). *L'insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?* (Édition mise à jour). Seuil.
- Castells, M. (2000). *The rise of the network society* (2nd ed.). Blackwell Publishers.
- Chen, M. A. (2012). The informal economy: Definitions, theories and policies (WIEGO Working Paper No. 1). WIEGO.
- Chen, M. A. (2023). *The informal economy revisited: Examining the past, envisioning the future*. WIEGO Publications.
- Cherkaoui, M. (2019). تراجع رأس المال الاجتماعي في المغرب وال العلاقة بين الدولة والمجتمع. *Al Jazeera Studies*.
- Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American Journal of Sociology*, 94(Supplement), S95–S120.
- Davis, M. (2006). *Planet of Slums*. Verso.
- de Certeau, M. (1984). *The Practice of Everyday Life*. University of California Press.
- De Stefano, V. (2016). The Rise of the "Just-in-Time" Workforce: On-Demand Work, Crowdwork, and Labor Protection in the "Gig-Economy". ILO.

- Doeringer, P. B., & Piore, M. J. (1971). Internal Labor Markets and Manpower Analysis. Heath Lexington Books.
- Durkheim, E. (1912). Les formes élémentaires de la vie religieuse: Le système totémique en Australie. Félix Alcan.
- Gandini, A. (2019). Labour process theory and the gig economy. *Human Relations*, 72(6), 1039–1056.
- Goffman, E. (1959). The Presentation of Self in Everyday Life. Doubleday.
- Gramsci, A. (1971). Selections from the Prison Notebooks. International Publishers.
- Granovetter, M. S. (1973). The strength of weak ties. *American Journal of Sociology*, 78(6), 1360–1380.
- Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press.
- Hochschild, A. R. (1983). The Managed Heart: Commercialization of Human Feeling. University of California Press.
- Hollander, J. A., & Einwohner, R. L. (2004). Conceptualizing resistance. *Sociological Forum*, 19(4), 533–554.
- Huws, U. (2014). Labor in the Global Digital Economy. Monthly Review Press.
- Illouz, E. (2007). Cold intimacies: The making of emotional capitalism. Polity Press.
- International Labour Organization. (2023). Women and men in the informal economy: A statistical update (3rd ed.). ILO Publications.
- Kalleberg, A. L. (2022). Precarious work and the challenge for employment policy. *Work and Occupations*, 49(4), 417–448.
- Kerkvliet, B. J. T. (2009). Everyday politics in peasant societies (and ours). *Journal of Peasant Studies*, 36(2), 227–243.

- Klein, N. (2007). *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. Metropolitan Books.
- Lin, N. (2001). *Social Capital: A Theory of Social Structure and Action*. Cambridge University Press.
- Osterman, P. (1999). *Securing Prosperity*. Princeton University Press.
- Paugam, S. (2000). *Le salarié de la précarité: Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle*. Presses Universitaires de France.
- Polanyi, K. (2001). *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Beacon Press.
- Portes, A., & Castells, M. (1989). World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy. *The Informal Economy*, 11–37.
- Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. Simon & Schuster.
- Rosenblat, A. (2018). *Uberland: How Algorithms Are Rewriting the Rules of Work*. University of California Press.
- Scott, J. C. (1985). *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. Yale University Press.
- Sennett, R. (2006). *The Culture of the New Capitalism*. Yale University Press.
- Srnicek, N. (2017). *Platform Capitalism*. Polity Press.
- Standing, G. (2020). *The precariat: The new dangerous class (Revised ed.)*. Bloomsbury Academic.
- Sundararajan, A. (2016). *The sharing economy: The end of employment and the rise of crowd-based capitalism*. MIT Press.
- Thompson, E. P. (1990). *Customs in Common*. Merlin Press.
- Turner, V. (1969). *The ritual process: Structure and anti-structure*. University of Chicago Press.

- Vallas, S., & Schor, J. B. (2020). What do platforms do? Understanding the gig economy. *Annual Review of Sociology*, 46, 273–294.
- Van Gennep, A. (1909). *Les rites de passage*. Émile Nourry.
- Vultur, M. (2010). La précarité, un concept fantôme dans la réalité mouvante du monde du travail. *Sociologies*.
- Weil, D. (2014). *The Fissured Workplace*. Harvard University Press.
- Wellman, B., & Haythornthwaite, C. (2002). *The Internet in Everyday Life*. Blackwell.
- Wharton, A. S. (2009). The sociology of emotional labor. *Annual Review of Sociology*, 35, 147–165.
- Wood, A. J., Graham, M., Lehdonvirta, V., & Hjorth, I. (2019). Good gig, bad gig: Autonomy and algorithmic control in the global gig economy. *Work, Employment and Society*, 33(1), 56–75.

—المندوية السامية للتخطيط — (2021). *مذكرة رقم 16: القطاع غير المهيكل بالمغرب* .
الرباط : HCP.

—المندوية السامية للتخطيط . (2024). *مذكرة حول الوحدات الإنتاجية غير المنظمة ودمجها في الاقتصاد الوطني*. الرباط :
HCP.